

الإمارات العربية المتحدة:  
قائمة مراقبة سيفيكوس مونتور  
نظرة عامة على أحدث القيود على الحريات المدنية





## مقدمة

تُسلط الأضواء على جهود الإمارات العربية المتحدة المتواصلة الرامية إلى تقديمها في صورة دولة متسامحة على الصعيد الدولي، في ظل تناقض صارخ بين صورة تروج لتنوع الأصوات، والمدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة الذين يحاكمون ويُسجنون بسبب التعبير عن آرائهم.

وأصبح معرض إكسبو دبي، الذي يمتد من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى غاية آذار/مارس 2022، ويحمل المهمة المزعومة المتمثلة في التقريب بين الناس من أجل بناء غد أفضل، يشكّل حجة تقليدية على التناقض بين الصورة التي تروجها الإمارات العربية المتحدة عالمياً وسجلها المحزن في قمع المدافعين عن حقوق الإنسان وسجنهم.

ويبذل المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم جهوداً متضافرة لتسليط الضوء على هذا النفاق. وبوجه خاص، أطلقت 28 منظمة حقوقية في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021، برئاسة مركز الخليج لحقوق الإنسان، [إكسبو حقوق الإنسان البديل](#) لمجابهة خطاب "التسامح" و"الانفتاح" اللذين تدعي الإمارات العربية المتحدة أنها تدعمهما. وإكسبو البديل هو حملة ينسقها المجتمع المدني بالتوازي مع إكسبو دبي ويهدف إلى تسليط الضوء على القمع المستمر في دبي.

وتجلى تناقض مماثل في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بعد [انتخاب](#) اللواء أحمد ناصر الريسي رئيساً للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) خلال انعقاد الجمعية العامة للإنتربول. ويشكّل انتخاب الريسي تهديداً خطيراً على حقوق الإنسان والحريات المدنية على ضوء دور اللواء في ممارسة التعذيب بصفته المفتش العام لوزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة.

وقبل انعقاد الجمعية العامة للإنتربول، تكاثف المجتمع المدني لتسليط الضوء على عدم ملاءمة شخص متهم بارتكابه انتهاكات حقوقية جسيمة منصب رئيس الإنتربول. [وحذر](#) ثلاثة أعضاء في اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي من أن انتخاب الريسي رئيساً للإنتربول "سيقوّض مهمة الإنتربول وسمعتها ويؤثر بشدة في قدرة المنظمة على إنجاز مهمتها بفاعلية".

ورفع مركز الخليج لحقوق الإنسان أيضاً قضيةً ضد الريسي لمقاضاته في فرنسا بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية بسبب دوره في ممارسة التعذيب.

وفي دليل صارخ على عدم تسامح الإمارات العربية المتحدة مطلقاً مع المعارضة السلمية، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة أحكاماً بالسجن لفترات طويلة وإجراءات انتقامية صارمة بسبب ممارسة حريتهم في التعبير بشكل سلمي، في حين تُحكم الحكومة السيطرة من خلال سنّ مزيدٍ من التشريعات التقييدية واستخدام تقنيات المراقبة ضد النشاط والمعارضين.

## الاحتجاز المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان

يصادف عام 2022 الذكرى العاشرة لاعتقال مجموعة من النشطاء المؤيدين للديمقراطية و [احتجازهم بصورة تعسفية](#) في ما عُرف باسم قضية الإمارات-49، إذ يتواصل سجنهم تعسفاً بسبب التوقيع على عريضة عبر الإنترنت تدعو إلى الإصلاح السياسي. ويقبعون في سجن الرزين، وهو مرفق شديد الحراسة في صحراء أبو ظبي، حيث يُحتجز عادةً النشطاء

سيفيكوس مونيستور:

تعمل منصة سيفيكوس مونيستور على تَبُّع و تقييم التهديدات التي يتعرض لها المجتمع المدني في جميع بلدان العالم. و تُصنّف الفضاء المدني في الإمارات العربية المتحدة، أي الفضاء المتاح للمجتمع المدني، على أنه «مغلق».

تَعتمد منصة سيفيكوس مونيستور على أحدث البيانات والمؤشرات لتتبع حالة حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير. يمكن تصنيف البلدان على أنها:

مغلقة

قمعية

معرفة

مقيدة

مفتوحة



والمنتقدون للحكومة والمدافعون عن حقوق الإنسان. وأوردت تقارير بأن أربعة من هؤلاء السجناء السياسيين والذين صدرت أحكام ضدّهم بالسجن لمدة سبع سنوات ما زالوا مسجونين رغم إنتهائهم مدة عقوبتهم. وأنهى عبد الله الهاجري وعمران الرضوان الحارثي ومحمود حسن الحوسني مدة عقوبتهم في عام 2019، وأنهى فهد الهاجري عقوبته في العام 2020. وبدل إطلاق سراحهم عند انتهاء مدة عقوبتهم الحبسية، نُقلوا إلى ما يُسمى "المركز الاستشاري" داخل منشأة سجن الرزين في أبو ظبي. وتشمل أيضا قائمة السجناء في قضية الإمارات-94 الذين يقضون حاليا عقوبة السجن لمدة 10 سنوات المحاميان في مجال حقوق الإنسان الدكتور محمد الركن والدكتور محمد المنصوري والأكاديمي محمد عبد الرزاق الصديق، والد آلاء الصديق.

وما زالوا يعانون من التعذيب بدون مساءلة في ظل ظروف احتجازهم البائسة.

## أحمد منصور

يوافق شهر آذار/مارس من عام 2022 مرور خمس سنوات على اعتقال المدافع البارز عن حقوق الإنسان [أحمد منصور](#) وسجنه لاحقا. وصدر الحكم ضد منصور، الذي اعتُقل بعد مدهامة منزله في وقت متأخر من الليل يوم 20 آذار/مارس 2017 ووُضع في الحبس الانفرادي لمدة سنة، بالسجن لمدة عشر سنوات بتهم متعلقة بمنشورات على صفحته على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو إلى إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين، وبسبب عرضه الانتهاكات الحقوقية في اليمن ومصر. ومنذ اعتقاله، ظلّ في أغلب الأحيان داخل الحبس الانفرادي، بعيدا عن الناس والسجناء الآخرين، وبدون الضروريات الأساسية على غرار السرير أو الفراش.

وظهرت في الآونة الأخيرة [تقارير](#) مقلقة للغاية تفيد بأن منصور يواجه إجراءات انتقامية في السجن بسبب تحدّثه عن ظروف احتجازه، والتي تصل إلى حدّ التعذيب. وتشير هذه التقارير أيضا إلى أن صحة منصور معرضة للخطر نتيجة التعذيب وظروف الاحتجاز المروعة. واتخذت الإجراءات الانتقامية بعد نشر وسائل الإعلام في تموز/يوليو 2021 رسالة كتبها منصور تتضمن تفاصيل سوء معاملته في السجن، سرّ بها سجين خارج السجن وكان من المفترض أن تظل سرّية. وعلى إثر النشر، نقلت السلطات منصور إلى زنزانه أصغر وأكثر عزلة، ومُنِع من الحصول على الرعاية الطبية الحرجة وصودرت نظاراته الخاصة بالقراءة.

ونُشر مركز الخليج لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش [تقريراً](#) مستفيضا اعتماداً على الرسالة السرية في 27 كانون الثاني/يناير 2021 بعنوان: اضطهاد الحقوقي أحمد منصور والذي كشف عن الانتهاكات الممنهجة الخطيرة لحقه في مراعاة الأصول القانونية الواجبة وضمائمات المحاكمة العادلة التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان في محاكمته وجلسة الاستئناف. وتمت كلتا المحاکمتين في جلسات مغلقة تماما ورفضت الحكومة طلبات الإفصاح عن لائحة الاتهام وقرارات المحكمة.

## الدكتور ناصر بن غيث

مازال صحفيون ومدافعون حقوقيون آخرون معتقلون بسبب آرائهم قيّد الاحتجاز. ويُعد [الدكتور ناصر بن غيث](#) أحد أولئك المعتقلين والذي [اعتُقل](#) خلال مدهامة منزله في 18 آب/أغسطس 2015، واحتُجز بسبب انتقاده السلطات الإماراتية والمصرية عبر الإنترنت. وصدر فيما بعد حكمٌ ضده بالسجن لمدة عشر سنوات. وعقب اعتقاله، وُضع الدكتور بن غيث في الحبس الانفرادي في مكان مجهول لمدة تسعة أشهر، ونُقل في نهاية المطاف إلى سجن الصدر حيث تعرّض لسوء المعاملة ومُنِع من الرعاية الطبية. وعلى الرغم من إضراباته عن الطعام، فإن سلطات السجن حرمت الدكتور بن غيث باستمرار من الرعاية الطبية المناسبة، بما في ذلك دواء ضغط الدم الموصوف.



الجمهور مدعوً إلى [التوقيع على عريضة](#) أعدتها الحملة الدولية للحرية في الإمارات (ICF UAE) للمساعدة في الإفراج عن المدافعين الإماراتيين عن حقوق الإنسان.

## قانون الجرائم الإلكترونية ومكافحة الشائعات الجديد يهدد حرية التعبير

في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات لتفكيك المعارضة بالكامل في البلاد، رغم خطاب التسامح الذي تروجه عالمياً، يجرم قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية [المُعتمَد](#) حديثاً، والذي حل محل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، عمل الصحفيين والمبلغين عن المخالفات والنشطاء والمنتقدين السلميين. ويستخدم القانون الاتحادي رقم 34 لعام 2021 المعني بمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، الذي دخل حيز التنفيذ في 2 كانون الثاني/يناير 2022، مصطلحات فضفاضة وغامضة، ولاسيما في المسائل المتعلقة بـ"أمن الدولة"، مع منح السلطات صلاحيات تقديرية مفرطة لتجريم أولئك الذين يمارسون حقوقهم بشكل مشروع وفرض عقوبات حبسية لفترات طويلة عليهم. وبوجه خاص، يجرم القانون أي شكل من أشكال المعارضة السياسية عن طريق فرض عقوبة السجن المؤبد على أي شخص يقوم بأي نشاط يروم تغيير النظام الحاكم. وينص على جملة من الأحكام المقلقة منها فرض عقوبة السجن على أي شخص ينشر معلومات من شأنها الإضرار بمصالح أو صورة الدولة أو أجهزتها، وفرض عقوبة السجن على التشهير. ووحدت 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني [جهودها](#) للإعراب عن شواغلها بشأن عدم تحديد القانون الجديد بشكل واضح الحد الأقصى للعقوبات الحبسية المتعلقة بهذه الجرائم، وبالتالي منح السلطات سلطة تقديرية مطلقة لفرض عقوبات مبالغ فيها على أعمال يحميها القانون الدولي.

## المراقبة

في عام 2016، وثق مختبر Citizen lab الحجم الصادم لهجمات برامج التجسس التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لتحقيقاته، استهدف بهذه الطريقة عميل يوجد في الإمارات ويعمل من داخل مكتب الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان ثلاثة معارضين على الأقل، من فيهم صحفي وأحمد منصور في عام 2012.

وفي تموز/يوليو 2021، تبين أن أكثر من 400 شخص يملكون أرقام هواتف محمولة بريطانية، من فيهم معارضون في المنفى ونشطاء داعمون، وردت أسماؤهم في قائمة تملكها شركة NSO Group بناءً على طلب عميلهم، حكومة الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لتقرير نشرته الغارديان، تدخل الإمارات العربية المتحدة ضمن 40 بلداً يستخدم برامج التجسس التابعة لشركة NSO وتقدر على اختراق الهاتف المحمول والسيطرة عليه خفية.

ولم [تتوقف](#) شركة NSO Group إلا مؤخراً عن التعامل تجارياً مع الإمارات العربية المتحدة في أواخر عام 2021، بعدما ظهرت تقارير عن استخدام السلطات الواسع لبرنامج التجسس بيغاسوس لاختراق هواتف النشطاء وغيرهم من المعارضين.



## التوصيات

### الموجهة إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة:

- الإفراج فوراً ودون شروطٍ عن جميع المحتجزين بصورة تعسفية بخصوص عملهم السلمي في مجال حقوق الإنسان.
- التوقف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير بطريقة سلمية، واحتجازهم بصورة تعسفية.
- مراجعة القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٢٠٢ والمتعلق بمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، الذي يقيّد الحق في تكوين الجمعيات والحق في التعبير، وإلغاء الأحكام التقييدية للقوانين التي تتعارض مع التزامات الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- الامتثال للمعايير الدولية إزاء السجناء، بما في ذلك السماح بالزيارات العائلية المنتظمة والحصول على الرعاية الصحية وإجراء استشارات منتظمة مع المحامين، وإنهاء ممارسة الحبس الانفرادي.
- التوقف عن استخدام تقنيات المراقبة لاستهداف المعارضين والنشطاء.

### الموجهة إلى المجتمع المدني:

- الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة من أجل التصدي للانتهاكات التي تطال الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات.
- مساءلة الإمارات العربية المتحدة عن الانتهاكات الحقوقية التي ترتكبها وضمان احترامها لالتزاماتها المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان.